

إنشاء بنك إنماء سعودي مصري باستثمارات متوقعة ١٠٠ مليار جنيه

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين لقاءً مع سعادة الشيخ/صالح كامل رئيس مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية والدكتور/عبد الله الدحلان رئيس الجانب السعودي بمجلس الأعمال السعودي المصري حيث أبدى الجانب السعودي اهتماماً كبيراً بدعم الاقتصاد المصري ومناقشة كافة الأمور المتعلقة بالاستثمارات القائمة حالياً، وأيضاً التباحث في مشروعات جديدة ذات أثر تنموي الأمر الذي سيؤدي إلى ضخ مزيد من الاستثمارات السعودية بمصر ويساعد على توجيه رسالة واضحة إلى العالم أجمع، تؤكد قوة وثبات مناخ الاستثمار في مصر وتعزز قيمة التعاون العربي المشترك، خاصة في ظل الأزمات المتلاحقة التي تواجه مجتمعاتنا العربية الآن.

أشار الشيخ/ صالح كامل إلى أن مبادرة الجانب السعودي بدأت بدعوة السادة المستثمرين السعوديين في مصر أعضاء الجانب السعودي بمجلس الأعمال المشترك للقاء للتباحث حول ما يجب القيام به في هذه الفترة الصعبة، حيث أشار السادة المستثمرون بأن الأصول الاستثمارية لم تتأثر ولكن الخسائر التشغيلية قد لحقت بالمستثمرين السعوديين تماماً مثل المصريين وقد أكد أن الفضل في حماية الأصول يرجع الفضل فيها بعد الله تعالى إلى أصالة العمال المصريين وقيامهم بحماية منشآتهم والمشروعات التي يعملون بها مؤكداً أن الجانب السعودي قد قرر ما يلي :

١. تحمل رواتب العمالة المصرية في المشروعات الاستثمارية السعودية بمصر مع تحملها أيضاً في فترة التوقف التي حدثت.
٢. يرجو الجانب السعودي من الحكومة المصرية طمأنة المستثمرين بشكل عام والسعوديين بشكل خاص على ضمان استثماراتهم في إطار قوانين الاستثمار التي تأسست هذه المشروعات في إطارها.
٣. سيعمل الجانب السعودي على مساعدة المصريين في القضاء على مشاكل البطالة الأمر الذي يحدث التنمية الحقيقية ولذلك بادر بالتفكير في إنشاء بنك للإنماء مهمته الاستثمار المباشر وتحمل المخاطر في إنشاء مشروعات جديدة وليس التمويل، برأس مال قدره مليار جنيه بمساهمة من رجال الأعمال المصريين والسعوديين ومن الممكن مشاركة جهات حكومية بالبلدين، مع التطلع إلى أن يحقق البنك ١٠٠ مليار جنيه استثمارات من خلال عمله، هذه المليارات ستولد عشرات الآلاف من فرص العمل .

- استهل الدكتور /عبد الله الدحلان كلمته بأن مناخ الاستثمار في مصر ومع كل الظروف التي تمر بها لا يزال في مقدمة الدول العربية الجاذبة للاستثمارات العربية، مؤكداً على الآتي :
٤. الأزمة التي تمر بها مصر لم تحبط رجال الأعمال السعوديين فالاستثمارات السعودية باقية ويخطط الجانب السعودي لزيادة نموها في المستقبل
٥. التأكيد على أن المستثمرين السعوديين في مصر ملتزمون نحو مسؤولياتهم تجاه العمالة المصرية مع الحفاظ على حقوقهم وامتيازاتهم .
٦. سيساعد البنك الإنمائي على خلق فرص عمل وتشغيل في القطاع الخاص
٧. اتخذ مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية قراراً بتسهيل جميع إجراءات دخول الصادرات المصرية إلى السعودية مع منح تيسيرات لتعذر بعض المصدرين إرسال بعض مستندات التصدير وشهادة المنشأ.

٨. التزمت الخطوط الجوية السعودية وشركات النقل الأخرى بخطوطها خلال فترة الأزمة.
٩. لن تتأثر العمالة المصرية في السعودية، وكذلك العمالة المصرية في الاستثمارات السعودية بمصر.

في كلمته أكد الأستاذ/أسامة صالح رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن العلاقات المشتركة بين البلدين تاريخية وقوية، حيث أن المملكة العربية السعودية هي أكبر مستثمر في مصر عربياً وثاني أكبر مستثمر في مصر عالمياً.

وأشار إلى ما يلي:

١. بدأت الحركة في مجال تأسيس الشركات في العودة، حيث قد سجلت قبل الأحداث متوسط تسجيل يومي من ٢٨-٣٠ شركة، بينما المتوسط الحالي ١٩ شركة في اليوم في مجالات متنوعة مختلفة صناعية، تجارية، اتصالات، وسياحة وفندقة.
٢. بدء عودة النشاط في المناطق الحرة العامة والخاصة بنحو من ٦٠-٧٥% حيث أن حظر التجول يقلل من نسبة العودة للمعدلات الطبيعية.
٣. تعمل الهيئة على تيسير مناخ الأعمال، وهو ما يعتبره المستثمر من مميزات الاستثمار في مصر.
٤. العمل على دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي تواجه الكثير من المعوقات.
٥. قيام الكثير من دول العالم باتصالات مع مصر لإبداء حرصهم على استمرار التعاون مع التأكيد على أن عودة الأمن سيكون له تأثيراً كبيراً على جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر.
٦. ستعلن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن حزمة جديدة من تيسيرات لأداء الأعمال.
٧. تقوم الهيئة بالتواصل بشكل يومي مع المستثمرين من جميع الجنسيات.

خلال المناقشة المفتوحة تم التطرق للنقاط التالية:

١. لا يوجد أرقام فعلية بحجم الخسائر فالأزمة لا تزال موجودة، إلا أن أكثر القطاعات تضرراً هو قطاع السياحة
٢. مقر بنك الإنماء الجاري دراسته هو جمهورية مصر العربية وسيتم التقدم بطلب التأسيس وهذا سيتوقف على الإجراءات وعلى إقناع رجال الأعمال من الجانب المصري.
٣. أهمية العمل على القضاء على البطالة مع الأخذ في الاعتبار أننا سنواجه مشكلة العمالة المصرية القادمة من ليبيا وهي حوالي مليون ونصف بحاجة إلى البحث عن فرص عمل جديدة.